اجتماع المجموعة الإفريقية لعام ٢٠٢٦

تحويل الاقتصادات الإفريقية
من خلال الاستثمار والابتكار والشمول

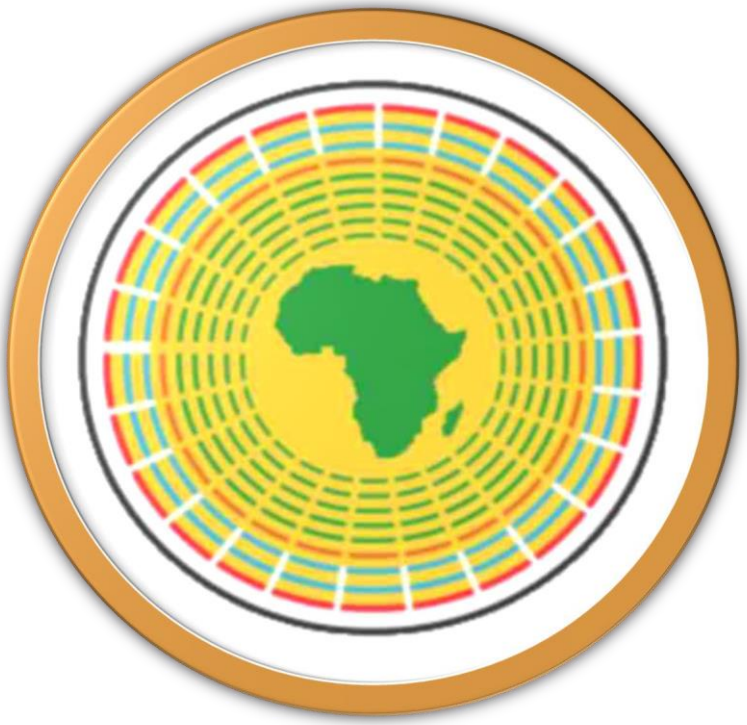

بانجول، غامبيا

٦-٨ يوليو ٢٠٢٦

ديباجة

تعقد المجموعة الإفريقية لعام ٢٠٢٦ التي تستضيفها غامبيا تحت شعار ***"تحويل اقتصادات إفريقيا من خلال الاستثمار والابتكار والشمول"*** في لحظة محورية بالنسبة للقارة الإفريقية. إن عدم اليقين الاقتصادي العالمي العميق، وتشديد الأوضاع المالية، والتحولات الهيكلية الكبيرة جميعها عوامل تفرض ضغوطا متزايدة على الحيز المالي والنمو والقدرة على الصمود في الاقتصادات الإفريقية. وفي نفس الوقت، تتيح الديناميكية الديموغرافية في إفريقيا، وتعمق التكامل الإقليمي، والموارد الطبيعية، والتغير التكنولوجي السريع فرصا هائلة لدفع التحول الاقتصادي قدما.

وعلى هذه الخلفية، سيعقد المحافظون الأفارقة مناقشات استشرافية حول استراتيجيات إطلاق إمكانات القارة من خلال معالجة الفجوات التمويلية المزمنة، والحفاظ على الحوكمة الرشيدة، وتعزيز القدرات المحلية، وتسريع وتيرة التحول الهيكلي عبر القطاعات ذات الأولوية. وسوف تنظم المداولات تحت موضوعين فرعيين هما ***"إطلاق التمويل لدفع التحول الهيكلي في إفريقيا"*** و ***"الاستفادة من الموارد الطبيعية الإفريقية لتوفير وظائف عالية الجودة وتحقيق النمو الشامل"***. *ويتمثل الهدف من ذلك في* النظر في كيفية تعزيز التعاون مع مؤسستي بريتون وودز لدعم هذه الأولويات على نحو أكثر اتساقا واستجابة وتسلسل مدروس.

الموضوع الفرعي ١: إطلاق التمويل لدفع التحول الهيكلي في إفريقيا لتحقيق النمو الاحتوائي

السياق

1. فقدرة إفريقيا على تعجيل التحول الهيكلي مرهونة بالتعبئة الفعالة لمصادر تمويل متنوعة وقابلة للاستمرار يمكن التنبؤ بها. وبالرغم من الخطوات المهمة التي تحققت، لا يزال العديد من الاقتصادات يواجه أسواقا مالية محلية ضحلة وغير متوازنة، وحيز مالي محدود، وأوضاع تمويلية معرضة للصدمات العالمية، مما يحد من قدرة الحكومات على تمويل أولويات التنمية طويلة الأجل، وتعزيز الصلابة، وخلق بيئة مواتية للاستثمار المنتج. وفي نفس الوقت، يتيح الابتكار الرقمي، والديناميكية الديمغرافية، وتعميق التكامل الإقليمي، سبلا جديدة لتوسيع فرص الحصول على التمويل وتوجيه الموارد نحو القطاعات التي تتمتع بأكبر إمكانات لتحقيق النمو الاحتوائي. ويتيح هذا الموضوع الفرعي للمحافظين منبرا للنظر في كيفية قيام البلدان بتوسيع خيارات التمويل، وتعزيز المؤسسات والأسواق المحلية، ودعم نمو الأعمال، مع التفكير في كيفية استمرار تطور التعاون مع الشركاء الدوليين، ولا سيما مؤسستي بريتون وودز، على نحو يلبي أولويات إفريقيا ويعزز أسس التنمية القادرة على الصمود والشامل للجميع وطويلة الأجل.

الموضوع ١: استعادة الحيز المالي بتعزيز نظم الإيرادات

2. ويواجه معظم البلدان الإفريقية قيودا متشددة على المالية العامة مدفوعة بتزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون، وتراجع المساعدة الإنمائية الخارجية، وتصاعد ضغوط الإنفاق، والصدمات الخارجية المتكررة، وضعف تعبئة الإيرادات المحلية. فمتوسط نسب الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي من بين أدنى النسب على مستوى العالم، ولا تزال نظم الإيرادات مقيدة بسبب ضيق الأوعية الضريبية، واتساع نطاق الإعفاءات، وارتفاع حجم القطاع غير الرسمي، ومحدودية القدرات المؤسسية، وأوجه عدم الكفاءة الإدارية، مما يزيد من حدة الاعتماد على الاقتراض الخارجي المكلف ويزيد من ارتفاع أعباء خدمة الديون. ويؤدي تزايد تكلفة التمويل بشروط غير ميسرة ومخاطره إلى تضييق القدرة على دفع أولويات التنمية الوطنية بدرجة أكبر.

3. وفي حين أن ترشيد الإنفاق لا يزال مهما، فإن إعادة بناء الحيز المالي تعتمد في نهاية المطاف على تعزيز نظم الإيرادات المحلية لدعم وجود قاعدة ضريبية قوية، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والقدرة على الصمود على المدى الطويل، والنمو الاحتوائي. وفي مختلف أنحاء القارة، تجري البلدان إصلاحات لتوسيع القواعد الضريبية، وترشيد النفقات الضريبية، وتحسين أداء ضريبة القيمة المضافة، وتحديث ضرائب الدخل، وتقوية الجمارك، والتوسع في التحول الرقمي لتعزيز الشفافية والكفاءة. وتؤكد هذه الجهود، بما في ذلك وضع استراتيجيات متوسطة الأجل للإيرادات، على الدور الرئيسي لتعبئة الإيرادات المحلية في الحد من الاعتماد على الاقتراض الخارجي المكلف، ووضع الأساس للتمويل المستدام والتحول الهيكلي طويل الأجل، وتسليط الضوء على التحديات المؤسسية والفنية والاقتصادية التي تشكل نتائج الإصلاح على المستوى الوطني

السياقات. ويمكن أن تركز المناقشات على تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية بوصفها ركيزة أساسية لاستعادة الحيز المالي، والحد من مواطن الضعف المتعلقة بالديون، وتمويل أولويات التنمية طويلة الأجل في إفريقيا .

الموضوع ٢: تعميق أسواق رأس المال المحلية لإطلاق الإمكانات الاستثمارية في إفريقيا

4. ولا يزال عجز التمويل في إفريقيا يعوق تطوير البنية التحتية والتصنيع والنمو الاقتصادي المستمر. ويمكن لسوق رأس المال المحلي التي تعمل بشكل جيد سد هذه الفجوة بتعبئة التمويل طويل الأجل، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الشمول المالي، ودعم تكوين الثروة. وفي حين أحرز تقدم في الإصلاحات القانونية والتنظيمية، وإنشاء البورصات، وطرح منتجات جديدة، لا تزال أسواق رأس المال الإفريقية متجزئة وضحلة وغير مستغلة بالقدر الكافي في بعض الحالات، محفوفة بتكاليف المعاملات المرتفعة، وتهيمن على الأوراق المالية الحكومية والأدوات قصيرة الأجل. ونظرا لأن رأس المال السوقي أقل من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي القاري، فإن تعزيز أسواق رأس المال المحلية أمر ضروري لتعبئة الموارد بالعملة المحلية، والحد من التعرض لمخاطر سعر الصرف، وتوجيه التمويل طويل الأجل نحو القطاعات المنتجة، لتمكين الحكومات والشركات والأسر من المشاركة الكاملة في جدول أعمال التنمية الإفريقي.

5. غير أن هناك مجالا واسعا لتعميق وتوسيع أسواق رأس المال في مختلف أنحاء القارة. وقد تغطي المناقشات أدوات ناشئة مثل سندات مواطني الشتات الأخضر وسندات البنية التحتية، والثروة السيادية وصناديق معاشات التقاعد، وأوجه التقدم في التكنولوجيا المالية، والحلول القائمة على تقنية التجميع "بلوك تشين"، والحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما يفتح مجالات جديدة لتعبئة الاستثمارات وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق. ويمكن استكشاف الجهود لتعزيز السيولة وتوسيع نطاقها من خلال زيادة التكامل المالي الإقليمي في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بما في ذلك زيادة اتساق القواعد التنظيمية وزيادة الأنشطة عبر الحدود. وتتيح هذه الفرص المتنامية أساسا للتفكير في كيفية تعامل البلدان الإفريقية مع تطوير أسواق رأس المال، والحلول الأوسع نطاقا لمواجهة التحديات، ودعم تعبئة التمويل طويل الأجل على نحو أكثر فعالية.

الموضوع ٣: تعزيز فرص حصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل

6. تشغل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قرابة أربعة أخماس الوظائف المتاحة في البلدان النامية، وهي تشكل عنصرا محوريا في مشهد النمو والتوظيف في إفريقيا. وتستوعب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من القوى العاملة، لا سيما النساء والشباب، وتسهم بدرجة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، والنمو الاحتوائي، والحد من الفقر. ورغم الدور الرئيسي الذي تؤديه بلدان المنطقة، فإن فرص الحصول على التمويل لا تزال ضعيفة بسبب الفجوات التمويلية الكبيرة والحادة التي تحد من إمكانية الحصول على الخدمات المالية الملائمة وبأسعار معقولة، مما يجعل جزءا كبيرا من إمكانات هذا القطاع غير مستغل. وتشير تقديرات مؤسسة التمويل الدولية إلى أن فجوة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية في إفريقيا بأكثر من ٣٣٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، مع تأثر المؤسسات غير الرسمية والمملوكة للنساء أكثر من غيرها. هذا وسط عدم تطور الائتمان

فنظم المعلومات، وقيود الضمانات، وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضحالة الأسواق المالية، كلها تعوق توسع الأعمال والارتقاء بالمستوى التكنولوجي وخلق فرص العمل والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

7. وتبذل البلدان الإفريقية جهودا كبيرة لبناء قطاع أقوى وأكثر إنتاجية ورسمية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة . ويقتضي ذلك اتباع منهج منسق متعدد الأبعاد ويقوده أصحاب المصلحة لمعالجة الاختناقات على جانب العرض، وتعزيز القدرات على جانب الطلب، وتحسين المنظومة البيئية الداعمة. ويدعو هذا الموضوع المشاركين للتفكير في الشروط الضرورية لإطلاق العنان لمساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في النمو الشامل والتحول الهيكلي. ويمكن أن تبحث المناقشات عن مختلف السبل التي يمكن من خلالها تطور المبادرات الوطنية والإقليمية، إلى جانب الشراكات مع مؤسستي بريتون وودز، لتقديم دعم أفضل لتطوير البنية التحتية المالية، واعتماد التكنولوجيا، وبناء قدرات الأعمال، وتعميق الروابط السوقية.

الموضوع الفرعي ٢: الاستفادة من الموارد الطبيعية الإفريقية لتوفير وظائف عالية الجودة وتحقيق النمو الاحتوائي

السياق

8. ولا تزال ثروات الموارد الطبيعية في إفريقيا تمثل مصدرا بالغ الأهمية لدفع عجلة التحول الهيكلي، وتوفير فرص العمل عالية الجودة، وتحقيق النمو الاحتوائي، ومع ذلك فإن أثرها الإنمائي كان مقيدا بفعل استمرار الاعتماد على صادرات السلع الأولية الخام، واستمرار فجوات المهارات، وضعف سلاسل القيمة المحلية والإقليمية، والاندماج المحدود لقطاع السلع الأولية مع الاقتصاد الأوسع. وبالتالي، لم تترجم ثروة الموارد باستمرار إلى مكاسب في الإنتاجية، أو تنويع الاقتصاد، أو فرص عمل مستدامة. والاستفادة الفعالة من هذه الموارد يقتضي حدوث تحول حاسم نحو إضافة قيمة والتصنيع التنافسي على المستوى الإقليمي. وينبغي دعم ذلك بتعميق الاندماج الإقليمي، وزيادة الاستثمار في الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية والبنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى تنمية رأس المال البشري الموجه لمعالجة فجوات المهارات وتمكين المشاركة الشاملة في القطاعات ذات القيمة الأعلى في سلاسل القيمة القائمة على الموارد. وعلى هذه الخلفية، تتيح هذه الموضوع الفرعي أساسا لبحث المحافظين كيف يمكن أن تستثمر إفريقيا في تنمية سلاسل القيمة، وتمكين البنية التحتية، وتنمية المهارات على نحو متماسك ويعزز بعضها البعض بغية تحويل ثروة الموارد الطبيعية الإفريقية إلى محرك للنمو الاحتوائي الغني بفرص العمل.

الموضوع ١: زيادة القيمة المضافة وسلاسل القيمة الإقليمية التنافسية من خلال التصنيع

9. ولا يزال نموذج النمو في إفريقيا شديد الاعتماد على تصدير المواد الخام غير المجهزة، مما يحد من إضافة القيمة المحلية، وخلق فرص العمل، والصلابة الاقتصادية، على الرغم من ضخامة الموارد الطبيعية. ولا يزال العديد من الاقتصادات في الطرف الأدنى من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية بسبب استمرار فجوات البنية التحتية، وتشرذم الأسواق، ومحدودية فرص الحصول على التمويل طويل الأجل، ونقص المهارات، وهي مواطن ضعف تفاقمت بفعل الصدمات العالمية الأخيرة. ويكشف هذا عن اعتماد القارة على الواردات بشكل كبير، ويزيد من حدة الضغوط على ميزان المدفوعات ويزيد من تقلبات النمو. وفي عام ٢٠٢٣، سجلت إفريقيا واردات من البضائع بقيمة ٦٩٩ مليار دولار أمريكي تقريبا مقابل صادرات بلغت ٦١٤ مليار دولار أمريكي، وكانت السلع الأولية هي الغالبية الأكبر على السلع. ولا تزال التجارة البينية الإفريقية منخفضة حيث تتراوح بين ١٦٪ و١٧٪ من إجمالي الصادرات، بينما لا تساهم إفريقيا إلا بنحو ٢,٧٪ من تجارة القيمة المضافة العالمية، مما يعكس محدودية المشاركة في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة الأعلى. ومن ثم، فإن التعجيل بإضافة القيمة والتصنيع من خلال التحول من الاستخراج إلى التصنيع والتصنيع يشكل عنصرا جوهريا لتعزيز الحصول على القيمة المحلية، وزيادة الصادرات، وخلق وظائف أعلى جودة، والحد من التعرض لمخاطر الصدمات الخارجية. علاوة على ذلك، لا بد من معالجة القيود الهيكلية المتعلقة بالطاقة، والنقل، والخدمات اللوجستية، والمهارات، والتكنولوجيا، والبنية التحتية الرقمية، والحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإمكانية الحصول على التمويل، لا سيما بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعدم اكتمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA).

10. ويمكن أن تشمل قضايا النقاش الرئيسية تحت هذا الموضوع تشجيع إضافة القيمة والتصنيع مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق تحقيق الاتساق بين استثمارات مجموعة البنك الدولي وبرامج صندوق النقد الدولي لدعم تنويع الصادرات، والحد من الاعتماد على الواردات، وتعزيز الأرصدة الخارجية من خلال الإصلاحات الموجهة. وقد يفكر المحافظون أيضا في توسيع نطاق البنية التحتية – بما في ذلك الطاقة الموثوقة، وممرات النقل، والمنصات اللوجستية، والتكنولوجيا، لتخفيض التكاليف وربط الإنتاج عبر الحدود وتوسيع نطاق دعم الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة في القطاعات الغنية بفرص العمل المتسقة مع الميزة النسبية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن توسيع نطاق المناقشة للنظر في كيفية تطوير الممرات الإقليمية، ووصلات الطاقة المتبادلة، ورسم الخرائط الجغرافية المكانية للمعادن لجذب الاستثمار الخاص.

الموضوع ٢: تحويل الثروة الطبيعية من خلال الطاقة والنقل وتطوير البنية التحتية الرقمية

11. إفريقيا واحدة من أكثر قارات العالم غنى بالموارد، وتتميز بوفرة من الموارد المعدنية والنفط والغاز الطبيعي والزراعة والغابات والمياه والأراضي الخصبة وموارد الطاقة المتجددة. ووفقا لتحليل صادر مؤخرا عن الوكالة الفرنسية للتنمية، يسهم قطاع التعدين بنحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الكلي لإفريقيا، ويمثل في المتوسط ٢٥٪ من مجموع الصادرات القارية، مع وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، تشير دراسة أعدها كاميلو أتامبوغري إلى أن قطاع النفط والغاز يساهم بنحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لإفريقيا، مع وجود تفاوتات كبيرة على مستوى البلدان. على الرغم من دور إفريقيا كمورد عالمي مهم للموارد الطبيعية، فإن أغلبية ساحقة من البلدان

ولا تزال قدراتها المحلية محدودة على المعالجة والتكرير الصناعية، وهو تحد تفاقم بسبب القيود الحادة على الطاقة والنقل والبنية التحتية الرقمية.

1 2 . سوف يناقش هذا القسم دور البنية التحتية كنظام متكامل - يجمع بين الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية والمنصات الصناعية والشبكات الرقمية - في تمكين سلاسل القيمة من العمل بكفاءة وعلى نطاق واسع. وستركز المناقشات على كيفية تنفيذ استثمارات البنية التحتية بالتسلسل المتعمد ومواءمتها مع سلاسل القيمة ذات الأولوية، بما يضمن دعم أنشطة استخراج عمليات الإنتاج الأولى، والتجهيز في منتصف الإنتاج، والتصنيع المتممن للإنتاج، والتوزيع، وإعادة التدوير بطريقة منسقة ومعززة لبعضها البعض. وسيتم التركيز على توطين سلاسل القيمة في جميع المراحل، مع تجاوز المشروعات المنفصلة ووصولا إلى النظم البيئية الصناعية المتكاملة. وستنظر المناقشة أيضا في كيفية استخدام الممرات الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وشبكات النقل متعددة الوسائط لتعبئة الاستثمارات الخاصة على نطاق واسع، وتخفيض تكاليف الإنتاج والخدمات اللوجستية، وجذب التمويل طويل الأجل، ومن ثم ترسيخ ركيزة التنمية الصناعية التنافسية، وخلق فرص العمل، وتحقيق النمو القادر على تحمل الصدمات عبر الاقتصادات الإفريقية.

الموضوع ٣: تنمية رأس المال البشري والمهارات البشرية لصالح قوى عاملة جاهزة للمستقبل وشاملة للجميع.

1 3 . وبحلول عام ٢٠٥٠، سيصل عدد سكان إفريقيا في سن العمل إلى ١,٦ مليار نسمة، لكن مؤشر رأس المال البشري في المنطقة يبلغ ٠,٤٠، مما يعكس انخفاض الإنتاجية وضعف جودة القوى العاملة مما يقوض قدرة القارة على الاستفادة من مكاسب التحول الديمغرافي وخلق وظائف عالية الجودة. ورغم زيادة فرص الحصول على التعليم، فلا يزال هناك عدم توافق مستمر بين المهارات المتاحة ومتطلبات سوق العمل، مع وجود فجوات كبيرة في المهارات الأساسية والفنية والشخصية. ورغم أن التغير التكنولوجي السريع والتحول الرقمي والتحول الأخضر تعيد تشكيل الطلب العالمي على العمالة، فلا تزال المناهج منفصلة عن احتياجات السوق، حيث يلتحق ٩٪ فقط من الشباب ببرامج فنية أو مهنية. وفي الوقت الذي تعيد فيه التغيرات التكنولوجية السريعة والتحول الرقمي والتحول الأخضر تشكيل الطلب العالمي على العمالة، تعتمد إمكانات النمو في إفريقيا اعتمادا متزايدا على تعزيز المهارات المناسبة والجاهزة مستقبلا، مما يتيح التحول من بلد مصدر للمواد الخام إلى بلد رائد في إضافة القيمة والسلع المصنعة، تماشيا مع أهداف خطة ٢٠٦٣ لتنمية قوة عاملة ماهرة ومبتكرة.

1 4 . ويمكن أن تركز المناقشات على تحديث نظم التعليم والمهارات لتحسين اتساق تنمية رأس المال البشري مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، ولا سيما في القطاعات القائمة على الموارد والناشئة. ويشمل ذلك إصلاح المناهج الدراسية، وتعزيز تدريب المعلمين، ودمج المهارات الرقمية والفنية والمهارات الشخصية، إلى جانب إصلاحات في التعليم والتدريب العالي ومؤسسات التعليم العالي لضمان التدريب القائم على الكفاءات ومدفوعا بالطلب، بما في ذلك من خلال مراكز التميز والبرامج المرتبطة بالصناعة. ويمكن أيضا أن تبحث المناقشات تعميق مشاركة القطاع الخاص لتعزيز الشراكات، والاستفادة من الاستثمار الخاص، وتشجيع تبادل المعرفة بين بلدان الجنوب.